



أثر الاستقرار المصرفي على عينة من المصارف التجارية للمدة من 2015-2021

The effect of banking stability on a sample of commercial banks For the period
from 2015-2021

أ.د. محمد غالي الحسيني

الباحثة جهان علي ناصر

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Muhammad Ghaly Al-Husseini

Researcher Jehan Ali Nasser

Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(A\).19365](https://doi.org/10.36322/jksc.176(A).19365)

الملخص:

سعى هذا البحث لتشخيص وقياس أثر الاستقرار المصرفي على عينة من المصارف التجارية عينة البحث، ويعكس الاستقرار المصرفي قدرة مؤسسات الجهاز على امتصاص الصدمات السلبية للاقتصاد، مما يجعل الجهات الرقابية والإشرافية تمنحه اهتماما بالغا وتسعى إلى إرسائه على مستوى جميع المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي. وتعتبر الاستجابة لمعايير لجنة بازل، وبالأخص كفاية رأس المال، من أهم المقترحات الحالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار نظريا.

ولقد توصلنا من خلال هذا البحث الى أنه اتضح من مؤشر كفاية رأس المال لعينة البحث إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة وهي (728%) في سنة 2016 مما انعكس ذلك على أعلى





متوسط في عينة البحث, إذ بلغ ما يقرب (459.4%) ويدل ذلك على زيادة ملاءة المصرف التجاري وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف, ويمكن ان تغطي الاصول المرجحة المخاطر المصرفية بعملية الاقراض أو الاستثمار في الاسهم. الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي, كفاية رأس المال, المصارف التجارية.

Abstract:

This research sought to diagnose and measure the impact of banking stability on a sample of commercial banks.

Banking stability reflects the ability of the institutions of the system to absorb negative shocks to the economy, which makes the regulatory and supervisory authorities give it great attention and seek to establish it at the level of all institutions that make up the banking system. Complying with the Basel Committee's standards, and in particular capital adequacy, is considered one of the most important current proposals to theoretically achieve stability. Through this research, we have reached (it became clear from the capital adequacy index for the research sample, as the Commercial Bank of Iraq achieved the highest percentage, which is (728%) in the year 2016, which was reflected in the highest average in the research sample, as it reached approximately (459.4%) and indicates This increases the solvency of the commercial bank and its ability to





bear potential losses or risks that the bank may be exposed to, as the higher this indicator, the less likely it is to be exposed to banking risks, and the solvency of the bank increases.

Keywords: Banking stability, Capital adequacy, commercial banks.

المقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي , لما له من دورٍ جوهري , وان عملية التحرر المالي في العالم نتج عنها نمواً متسارعاً في الاسواق المالية , فضلاً عن ذلك استخدام المصارف وسائل متطورة تكنولوجياً في عملها لمواجهة الازمات الاقتصادية , مما قادها الى التكيف مع أنماط العمل المصرفي الجديد مما جعلها تطور مؤشرات التحوط والتنبؤ في المستقبل وبالأخص بأوضاع البنوك التي تعاني من تحديات ومخاطر مصرفية , وبما ان احدى العمليات المصرفية للمصارف التجارية هي خلق النقود وما يتمخض عن هذه العملية عدم المواءمة بين مصادر الاموال والتوظيفات , مما يعرض المصارف الى مجموعة من المخاطر التي سببت عدم الاستقرار المصرفي .

المبحث الأول: الإطار المنهجي:

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميتها من اهمية القطاع المصرفي وهو من القطاعات الحيوية , والتي لها دور فاعل في احداث تحويلات واقعية تخدم الاقتصاد العراقي بشكل عام , فيما إذا عملت ادارة المصارف على تجنب المشاكل والمخاطر المصرفية التي تؤثر على مستوى استقرار المصرف , من خلال التحوط والتنبؤ





بالأزمات المصرفية وادارتها وتقليل من الخسائر والتهديدات , وذلك لتحقيق أقصى قدرًا ممكنًا من كسب الفرص وبالتالي تحقيق الاهداف المنشودة .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث من اهميتها :-

ماهي الآثار والانعكاسات للاستقرار المصرفي في عينة من المصارف التجارية العراقية ؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق عدة امور منها :-

1- تحليل نسب الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث.

2- يهدف البحث الى بيان الأطر المفاهيمية والفكرية لتأثير وانعكاس الاستقرار المصرفي في عينة من

المصارف التجارية في العراق .

المبحث الثاني: الاستقرار المصرفي (مفهوم واهداف)

أولا : مفهوم الاستقرار المصرفي :-

يُعد الحفاظ على استقرار القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص احد اهم أهداف البنوك المركزية , وذلك لضمان الاداء الفعال من قبل الوحدات الاقتصادية كافة، وهذا ما دفع البنوك

المركزية الى الاهتمام المتزايد بمتانة واستقرار انظمتها المصرفية. ومن خلال الاطلاع على ما تيسر

من الادبيات، تبين عدم وجود اتفاق على مفهوم موحد للاستقرار المصرفي بين الباحثين والجهات

الرقابية والدولية، إذ يعني الوضع الذي هو عليه إن القطاع المصرفي بجميع مؤسساته قادر على





الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة الادخار، ومنح القروض المختلفة ، وتسوية المدفوعات بشكل فعال ، وخاصة في بعض الأحيان في الأزمات المالية سواء ناتجة عن النظام نفسه أو عن القطاع الحقيقي (زبير , 2021: 132) .

من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات السابقة

هو الكفاءة العالية التي يمتلكها النظام المصرفي والتي تؤدي به إلى حالة من الاستقرار المصرفي وذلك باعتماده على تخصيص الموارد المالية وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات وان عدم استقرار المصارف يرجع إلى ممارسات غير صحيحة وغير سليمة للمصارف تؤثر تأثيراً سلبياً على المصارف وتؤثر على الملاءة المالية لها.	(Hamid,2012:41)
الاستقرار المصرفي هو بان القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، بحيث تكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي الديون .	(Jokipii , Monnin , 2013: 3)

ثانياً: اهداف الاستقرار المصرفي

يعد البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة من اهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام والمجال النقدي والمصرفي بوجه خاص والذي يناط به مهام متعددة من اهمها ادارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثم الاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع





. وان اهمية الاستقرار المصرفي تكمن في وظيفته الاساسية المتمثلة بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز ومن ثم خدمة الاقتصاد ككل. (حبي , 2013 : 53), (بندر ، 2012: 19) , (الفتلاوي , 2019 : 66) , (رفيش , 2019 : 67):

1) التضخم المنخفض والمستقر

يعد التضخم واحدًا من احد و أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به، ومثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية ، ولا يعد بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده . ويعد انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة ، والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية ، ومن ثم فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى المخاطرة رهن بأسبابه . فقد يكون مصدر التضخم ناتج لعدم مزامنة العرض للطلب أو خلل في هيكل الاقتصاد القومي أو اثر صدمة كنوع من السياسات النقدية المتعلقة بأصحاب نظريات الفكر النقدي . وما يهمننا في هذا الصدد السياسات النقدية الخاصة بالصدمات النقدية، إذ ان زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ- شرط ان يكون غير معلن من قبل السلطات النقدية فان هذا سوف يؤدي الى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الانتاج والتوظيف بدون حدوث تضخم في الفترة القصيرة الاجل، وإذا حصل خللاً أو ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه من خلال السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير، مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير مما يؤدي الى الاستقرار المالي والمصرفي وجني ارباح عالية ، ولكن





في المدى الطويل إذا استمر نظام الصدمات النقدية فان ذلك يؤدي الى ظهور التضخم بشكل كبير مما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الاسعار .

(2) النمو الحقيقي المستقر

يعد النمو الاقتصادي من المسائل المهمة التي تسعى الى تحقيقها الكثير من الدول ، إذ يعد من المؤشرات التي تبين رفاهية الدولة وازدهارها ، وتعتبر التجارة الخارجية هي احدى القطاعات المهمة التي تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي خصوصا بعد تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي فتحت الحدود بين الدول وخفضت الرسوم الجمركية وألغت نظام الحصص ، الامر الذي جعل الدول تزيد من نسب انتاجها ليس فقط على المستوى المحلي فحسب وانما على المستوى الدولي ، مما ادى الى زيادة دخول الدول وزيادة معدلات نمو الاستهلاك بسبب انخفاض التكاليف بين الدول ، وهذا ما ادى الى الانتفاع الاقتصادي على مستوى العالم وزيادة معدلات النمو والدخل والتوظيف، وكل هذا يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والمصرفي.

(3) اسعار فائدة مستقرة

تعد اسعار الفائدة المحرك الاساسي لنشاط اي دولة، وتعتبر من اهم المؤشرات المستعملة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، وأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية .





ثالثاً: أهمية الاستقرار المصرفي

يُعد النظام المصرفي ذو دور مهم في الاقتصاد وذلك من خلال قيامه بعملية الوساطة المالية و تسهيل تدفق الأموال بين المقترضين والمدخرين ، بحيث يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية المعززة للنمو الاقتصادي، ولهذا فإن أهمية الاستقرار المصرفي تكمن في وظيفته الأساسية للاقتصاد الكلي ، إذ يقوم بتحويل الأموال من المدخرين الى المنفقين (المقترضين) عن طريق قبول الودائع وتقديم القروض سواء للأفراد أو الشركات ، وان الجزء الأكبر من هذه القروض تذهب للجانب الاستثماري، ولهذا فان عدم قدرته على امتصاص الصدمات سيؤدي الى عرقلة هذه الوظيفة ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي وحدوث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة (Bradley R. Schiller , K AREN : 289) . إضافة الى ذلك يتداخل الاستقرار المصرفي في المدى البعيد مع الاستقرار النقدي وان الاقتصاد الذي يواجه عدم استقرار في النظام المصرفي يمكن أن يدخل في دوامة انكماشية كما حدث في فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والازمة اليابانية مطلع التسعينات والاسيوية 1997 والازمة العالمية 2008. وان القطاع المصرفي يوفر مدخلات وخدمات أساسية لمختلف الشركات والصناعات وبالتالي له أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، وهذا يعني باستقراره يمكن نقل وتحديد آثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي ، وكذلك له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي (الاعرجي, 2020 : 319).





رابعاً: اسس الاستقرار المصرفي

تتمثل أسس تحقيق الاستقرار المصرفي في :- (علي واخرون, 2014: 124)

1) الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.

2) وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية ومؤشرات الإنذار المبكر .

3) وضع قواعد لإدارة المخاطر.

4) التحكم في مسببات الهشاشة المالية .

سادساً: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي

يؤثر عدم الاستقرار المصرفي على متانة البنوك ويترتب عليه تقلبات تنتشر من القطاع المصرفي الى القطاع الحقيقي بسبب تعطل نظام الدفع وتعطل دور الوساطة المالية الذي تقوم به البنوك في تخصيص الائتمان . كما ان فكرة عدم الاستقرار نابعة عن المخاطر النظامية والتي يمكن تعريفها على انها " خطر نظامي كما هو الحال في حال تعرض النظام المالي لصدمة تؤدي الى صدمات في اماكن اخرى ، تؤثر بدورها على استقرار الاقتصاد الحقيقي ، ما لم يقابلها تدخل السلطات النقدية.

والعوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي يمكن أن تحدد فيما يلي : (سعيد, 2016: 71)

✓ اختلال المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية واتجاهها غير المبرر نحو المخاطرة.

✓ ضعف المؤسسة الرقابية والتشريعية.





✓ اختلال الأسواق وعدم الاستقرار النقدي المتمثلان في انهيار أسعار الأصول وارتفاع معدلات التضخم.

✓ المتغيرات التي تخرج عن نطاق عمل القطاع المصرفي وتؤثر بشكل غير مباشر على استقراره مثل تقلبات الناتج المحلي الإجمالي.

سابعاً: الاجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار المصرفي:

1) تحديد مجالات النشاط المصرفي (ليلي وفطيمة, ٢٠١٩: ١٣)

على السلطة الرقابية توضيح المجالات التي يسمح للبنوك ارتيادها مثلا إمكانية القيام بأنشطة غير مصرفية أو إمكانية امتلاكه أسهم وحصص شركات غير مصرفية، وفي حالة السماح بذلك يجب اتخاذ اجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.

(2) تشجيع البنوك

يجب وضع مقاييس محددة لدخول الوحدات المصرفية إلى السوق المصرفي أو شروط الحصول على الترخيص حتى يكون للسلطة الرقابية القدرة على استبعاد الكيانات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي.

(3) التزام البنوك بإتباع قواعد الحذر

هي مجموعة من المقاييس التيسيرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة وضمان مستوى معين من السيولة وملاءمتها المالية تجاه المودعين.





ثامناً:- معايير قياس الاستقرار المصرفي Banking stability indicators

(1) مؤشر كفاية رأس المال Adequacy Capital

يحدد هذا المؤشر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناءً على حجم الأصول المرجحة لمخاطر المصارف بوصفه احد الآليات المستخدمة لتقليل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ، إذ ان الاقراض والاصول ذات المخاطر العالية تولد متطلبات رأس مال أعلى لحمايتها من المخاطر (25 : 2017, Strumeyer & Swammy) ، ويمكن حساب مؤشر متطلبات كفاية رأس المال في ضوء قسمة مجموع رأس المال الذي يحتوي على (مجموع رأس المال الاساسي مثل الاسهم العادية والممتازة والاحتياطيات والارباح المحتجزة + مجموع رأس المال التكميلي مثل الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات اعادة التقييم و مخصصات الديون المعدومة والديون الطويلة الاجل) ، على اساس المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر كفاية رأس المال} = \frac{\text{مجموع رأس المال}}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة}} * 100$$

(2) مؤشر جودة الأصول Asset Quality

ويعني بهذا المؤشر التحقق من مدى نوعية الأصول ، وجودتها ، وقدرتها على مواجه المخاطر ، وقدرتها على تحقيق العوائد ، وامكانية استردادها في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه ، ومدى توفر الضمانات لها ، وعدم وجود اصول غير منتجة ، وبعبارة أخرى تشير جودة الأصول إلى مستوى





مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية للمصارف فمثلا تصبح الموجودات غير مستغلة أو تتوقف عن سداد مدفوعات الفائدة للمقرضين وعليه سوف تنخفض قيمتها وتفشل في تحقيق العائد المتوقع إذا لم يتم الدفع في تاريخ الاستحقاق المحدد ، إذ يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض والسلف في ضوء المعادلة الآتية : (رفيش , 2019 : 67)

$$\text{مؤشر جودة الاصول} = \frac{\text{صافي القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض والسلف}} * 100$$

(3 مؤشرات السيولة liquidity indicators

إن مفهوم السيولة هي مقدرة المصارف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب ومن جانب آخر تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، دون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة ، أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ، ومن ثم التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة ، ويتضمن مؤشر السيولة متغير اساسي لقياسه هو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات (36 Merchant ,2012) :-

نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات :

ويتم الحصول على هذه النسبة في ضوء قسمة الاصول السائلة المتمثلة بالأصول النقدية وشبه النقدية لدى المصارف على اجمالي الاصول للمصرف ، إذ تفيد هذه النسبة للوقوف على اهمية الاصول السائلة من بين مجموعة الأصول الكلية للمصرف . إذ تتميز هذه الاصول بعائد منخفض ومخاطرة منخفضة





فضلاً انها يمكن تحويلها الى نقد بصورة سريعة جدا عكس الاصول الأخرى ذات الاجل الطويل ، لذلك تعتبر مهمة جدا لمواجهة سحبات المودعين بسرعة ، إذ تشير النسبة المرتفعة الى ان المصرف يتبع سياسة متحفظة من الاستثمار بالاصول المرتفعة السيولة وذات عوائد منخفضة ، اما انخفاض النسبة فيدل على ان المصرف يتبع سياسة ذات مخاطر عالية وذات عوائد عالية ، ويمكن الحصول على هذه النسبة ضوء المعادلة الآتية :

$$100 * \frac{\text{اجمالي الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات}$$

5- مؤشرات الايرادات والربحية Revenue and profitability indicators

تظهر الأداء التشغيلي الحالي للمصرف، وتعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي للمصرف) ، فضلاً عن كونها نسب بالغة الأهمية إذ تعبر عن قدرة المصرف في الحفاظ على الجودة والاستقرار في حجم الأرباح ، ومن النسب المعتمدة في تقييم جودة الأرباح هي :

أ- معدل العائد على الموجودات Return on Assets Ratio (ROA)

جميع الدراسات استخدمت هذه النسبة لقياس الربحية، وتقيس الأرباح المكتسبة لكل دولار (أو أي عملة أخرى) من الموجودات وفي الوقت نفسه تعكس هذه النسبة كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم مواردها الاستثمارية الحقيقية بشكل جيد وتوليد الأرباح بكفاءة، كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات ،





ويمكن استعمال هذه النسبة في المؤسسات المالية الصغيرة التي تتمتع بحقوق ملكية قليلة, لذا هدف هذه النسبة قياس ربحية الدينار الواحد من الموجودات التي بحوزة المصرف, وارتفاع قيمة هذه النسبة يدل على ارتفاع العائد المتحقق, والغرض منها بيان مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح الصافية من توظيف الموجودات في الاستثمارات والقروض, وتعتبر هذه النسبة عن كيفية تحويل موجودات المصرف إلى أرباح, وانخفاضها يشير إلى انخفاض استعمال كفاءة موجودات المصرف, أما ارتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة موجودات المصرف وتحسن الأداء المالي للمصرف (حسين والمولى, 2021 :178).

ويحتسب مؤشر الأيراد والربحية بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات وتستخدم في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف, إذ تظهر كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفوء في توليد الأرباح (Gilbert & Wheelock, 2007 :519), لكونها تقوّم قدرة الإدارة في استخدام الموجودات بالشكل الأمثل وتحقيق الأرباح عن طريق تنويع الاستثمار في الموجودات المختلفة وتحسب من المعادلة الآتية :

$$100 * \frac{\text{صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$





المبحث الثالث: تحليل الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية :

أولاً:- مؤشر كفاية رأس المال Capital adequacy

كفاية رأس المال = (راس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) * 100

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور الاستثماري	مصرف الائتمان العراقي
2015	64	104	104	117	536	75	190	302
2016	89	99	99	103	728	91	226	374
2017	103	127	127	107	594	125	206	399
2018	127	110.2	110.2	83	657	131	204	370
2019	64	111	111	58	529	148	209	374
2020	29	106	106	31	73	74	210	266
2021	34	126.9	102.5	26	98.9	33	111	265





335.7	193.7	96.7	459.4	75.0	108.5	109.5	72.9	المتوسط
-------	-------	------	-------	------	-------	-------	------	---------

الجدول (1) مؤشر نسبة كفاية رأس المال (%) لعينة البحث للمدة (2015-2021)

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة البحث وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

ويتضح من مؤشر كفاية رأس المال لعينة البحث إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة (728%) في سنة 2016 مما انعكس ذلك على اعلى متوسط في عينة البحث, إذ بلغ ما يقرب (459.4%) ويدل ذلك على زيادة ملاءة المصرف التجاري وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو المخاطر التي الممكن ان يتعرض لها المصرف إذ كلما زاد هذا المؤشر قلت احتمالية التعرض الى المخاطر المصرفية وترتفع الملاءة للمصرف وممكن ان تغطي الاصول المرجحة المخاطر المصرفية بعملية الاقراض أو الاستثمار في الاسهم .

اما المصرف الاهلي العراقي فقد سجل ادنى نسبة وهي (26%) في سنة 2021 وأدنى متوسط لمؤشر نسبة كفاية رأس المال إذ بلغت (72%) لمصرف بغداد للمدة الزمنية المبحوثة .

ثانياً:- مؤشر جودة الموجودات Asset quality





الجدول (2) مؤشر جودة الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور الاستثماري	مصرف الائتمان العراقي
2015	0.115	0.041	0.022	0.132	1.959	0.161	0.116	2.800
2016	0.129	0.011	0.029	0.147	1.301	0.491	0.063	2.897
2017	0.288	0.046	0.026	0.461	0.984	0.219	0.053	0.434
2018	0.187	0.017	0.025	0.274	1.622	0.302	0.039	0.439
2019	0.207	0.012	0.020	0.128	17.695	0.175	0.144	0.439
2020	0.650	0.046	0.022	0.104	0.459	0.707	0.141	0.432
2021	0.361	0.175	0.018	0.033	0.154	0.154	0.075	0.426
المتوسط	0.262	0.029	0.024	0.207	4.003	0.343	0.093	1.240

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة البحث وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

يتضح من مؤشر جودة الموجودات لعينة البحث إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة وهي (17.695) في سنة 2019 مما انعكس ذلك على اعلى متوسط في عينة البحث إذ بلغ (4.003) للمدة المبحوثة (2015 – 2021) أي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، والتي يجد البنك جدولتها بما يتفق مع الأوضاع الحالية للمقترض، ويدل ذلك على ان هذا المصرف أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف





الأخرى، اما بقية السنوات لكل عينة البحث فكانت متذبذبة من سنة الى أخرى. وان المقياس الذي يعتمد عليه تصنيف الموجودات هو (دون المستوى، المشكوك فيها، الديون الهالكة).

أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل ادنى نسبة وهي (0.011) في سنة 2016 وأدنى مستوى متوسط لمؤشر جودة الموجودات إذ بلغت ما يقارب (0.024) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة الزمنية المبحوثة. ويمكن تحديد قوة وسلامة المصرف من خلال التنوع في الموجودات والتي لها تأثير في إيراداته وخاصة على رأس ماله وسيولته.

ثالثاً:- مؤشر الايراد والربحية Profitability index

مؤشر الايراد والربحية = (نسبة صافي الدخل/ اجمالي الموجودات) * 100





الجدول (3) مؤشر نسبة الايراد والربحية لعينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور الاستثماري	مصرف الائتمان العراقي
2015	0.004	0.008	0.032	0.004	0.008	0.012	0.017	0.019
2016	0.017	0.018	0.018	0.041	0.009	0.007	0.012	0.010
2017	0.006	-0.001	0.007	0.005	0.016	0.007	0.010	0.013
2018	0.004	-0.003	0.001	-0.015	0.019	0.001	0.012	0.011
2019	0.006	0.000	0.000	0.014	0.012	-0.007	0.005	-0.010
2020	0.014	-0.003	0.008	0.022	0.058	0.000	0.005	-0.007
2021	0.019	0.000	0.001	0.014	0.025	0.009	0.012	-0.011
المتوسط	0.008	0.003	0.011	0.012	0.021	0.003	0.010	0.006

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة البحث وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

ويتضح من مؤشر الايراد والربحية لعينة البحث حقق المصرف التجاري العراقي في سنة 2020 أعلى نسبة وهي (0.058) وهذا الارتفاع يعود الى تحسن الربحية نتيجة زيادة استثماراته وتوظيفاته المالية , اضافة الى التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والاحداث الامنية التي تشهدها البلاد , فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكلٍ وآخر على نتائج





أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع المصرفي, مما أدى ذلك الى زيادة مكاسبها المالية وارباحها السنوية .

أما المصرف الاهلي العراقي فقد سجل أدنى نسبة وهي (-0.015) في سنة 2018 وأدنى مستوى متوسط لمؤشر الايراد والربحية إذ بلغت (0.003) من مصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج التجاري للمدة الزمنية المبحوثة. وهذا يعني لم يستطع المصرف توجيه موجوداته نحو الفرص الاستثمارية المربحة ومنها الأصول المالية المتداولة (النقد، الأوراق المالية، الحسابات المستخدمة) وكذلك الأصول الملموسة (الأرض، المباني، المعدات الرأسمالية) والأصول المالية القابلة للتداول على المدى الطويل، كلما انخفضت نسبة مؤشر الربحية يدل ذلك على تدني كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية في إدارة موجوداته.

رابعاً:- مؤشر نسبة السيولة Liquidity index

مؤشر نسبة السيولة = (الأصول السائلة / اجمالي موجودات) * 100





الجدول (4) مؤشر نسبة السيولة لعينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور الاستثماري	مصرف الائتمان العراقي
2015	67%	63%	75%	56%	98%	56%	88%	98%
2016	69%	57%	78%	64%	28%	49%	87%	17%
2017	69%	56%	73%	66%	27%	46%	87%	34%
2018	71%	63%	70%	72%	35%	52%	89%	83%
2019	61%	55%	65%	56%	53%	55%	83%	87%
2020	69%	54%	76%	49%	62%	46%	87%	97%
2021	58%	71%	60%	33%	35%	59%	70%	92%
المتوسط	66%	60%	71%	57%	48%	52%	85%	73%

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة البحث وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .





ويتضح من مؤشر نسبة السيولة لعينة البحث حقق كل من مصرف الائتمان العراقي و مصرف التجاري العراق أعلى نسبة هي (98%) في سنة 2015 وبما ان حقق كلا المصرفين نسبة سيولة عالية فان هذه النسبة تعكس قدرتهما على مواجهة اي نقص في السيولة، لذلك يفهم من السيولة انه من واجبات المصرف ومن ضمن أهدافه وسياسته ان يكون قادرا ومستعدا بشكل دائم على مواجهة سيولة مركزه المالي. وبلغت نسبة أعلى متوسط للمدة المبحوثة (2015 – 2020) لمصرف المنصور الاستثماري هي (85%)، نلاحظ بان السيولة ارتفعت لسنوات (2018 - 2021) للمصرف نفسه والسبب انخفاض نشاطه الاستثماري والائتماني نتيجة سياسة المصرف وأزمة (كوفيد 19) لذا كانت السيولة هي مقياس مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته امام المودعين والمقترضين بأسرع وقت وأقل ما يمكن من خسارة مع الاحتفاظ بهامش مناسب لتجنب تعرض المصنف لمخاطر الإفلاس.

وفي المدة المبحوثة نفسها حقق مصرف الائتمان العراقي إذ سجل أدنى نسبة وهي (17%) في سنة 2016 , مما يدل على زيادة الفرص الاستثمارية سواء في الأمد القصير بالأصول المالية كحوالات الخزينة أو الأوراق المالية القابلة للتداول وبدون تعرضه لمخاطر مالية أو في الأمد الطويل، بالإضافة الى زيادة عملية الائتمان المصرفي، وأدنى مستوى متوسط لمؤشر نسبة السيولة إذ بلغت (48%) للمصرف التجاري العراقي للمدة الزمنية المبحوثة، يتضح بان المصرف اتبع سياسة توسعية في تبني استراتيجيات منها استقطاب الادخار المحلي عن طريق الودائع الادخارية , وهذا ينعكس على توسع





سياسة الإقراض وكذلك سياسة الاستثمار , وفي المقابل فان انخفاض السيولة المصرفية قد يعرض المصرف الى مشاكل مالية قد تؤدي الى تعثر المصرف وإعلان افلاسه , يفترض في إدارة السيولة في المصرف الموازنة بين العوائد والمخاطر , ولكن ادارة المصرف كانت ملتزمة بنسب السيولة ضمن التعليمات والقوانين المالية سواء كانت دولية أو محلية .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

- 1- ظهرت عدة دراسات أكدت أن النظام المالي المتطور والفعال يعد الركيزة الأساسية لإحداث الاستقرار المصرفي من خلال اتباع التحوطات والتدابير اللازمة لمواجهة المخاطر.
- 2- اتضح من مؤشر نسبة السيولة لعينة البحث إذ ان حقق كل من مصرف الائتمان العراقي و مصرف التجاري العراق اعلى نسبة هي (98%) في سنة 2015 وبما ان كلا المصرفين قد حقق نسبة سيولة عالية فان هذه النسبة تعكس قدرتهما على مواجهة اي نقص في السيولة، لذلك يفهم من السيولة انه من واجبات المصرف ومن ضمن أهدافه وسياسته ان يكون قادرا ومستعدا بشكل دائم على مواجهة سيولة مركزه المالي.
- 3- اتضح من مؤشر كفاية راس المال لعينة البحث إذ ان حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة وهي (728%) في سنة 2016 مما انعكس ذلك على أعلى متوسط في عينة البحث, إذ بلغ ما يقرب (459.4%) ويدل ذلك على زيادة ملاءة المصرف التجاري وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو





المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف, إذ كلما زاد هذا المؤشر قلت احتمالية التعرض الى المخاطر المصرفية وترتفع الملاءة للمصرف ويمكن ان تغطي الاصول المرجحة المخاطر المصرفية بعملية الاقراض أو الاستثمار في الاسهم .

4 - اتضح من مؤشر جودة الموجودات لعينة البحث إذ ان المصرف التجاري العراقي حقق أعلى نسبة وهي (17.695) في سنة 2019 مما انعكس ذلك على أعلى متوسط في عينة البحث إذ بلغ (4.003) للمدة المبحوثة, أي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض, وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد, والتي يجد البنك جدولتها بما يتفق مع الأوضاع الحالية للمقترض, ويدل ذلك على ان هذا المصرف أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الأخرى, اما بقية السنوات لكل عينة البحث فكانت متذبذبة من سنة الى أخرى.

5 - اتضح من مؤشر الايراد والربحية لعينة البحث إن المصرف التجاري العراقي حققت في سنة 2020 أعلى نسبة وهي (0.058) وهذا الارتفاع يعود الى تحسن الربحية نتيجة زيادة استثماراته وتوظيفاته المالية, اضافة الى التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والاحداث الامنية التي تشهدها البلاد , فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكل وآخر على نتائج اعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع المصرفي, مما ادى ذلك الى زيادة مكاسبها المالية وارباحها السنوية.





التوصيات :

- 1- يتطلب تنويع الاقتصاد العراقي الذي سيكون له تأثير ايجابي على الاستقرار المصرفي في العراق .
 - 2- اهمية تعزيز وعي موظفي المصارف (خصوصاً الرقابة على المصارف) فيما يخص ادارة المخاطر وذلك لتأثيرها المباشر في الاستقرار المصرفي, وتوفير التدريب المناسب لهم وتنمية المهارات الاحصائية لديهم وحثهم على الحصول على الشهادات المهنية المتعلقة بإدارة المخاطر .
- المراجع:
1. حبي ميساء سعد جواد, دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, ٢٠١٣.
 2. الفتلاوي, ريام فاضل شاکر , تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير , جامعة كربلاء, ٢٠١٩.
 3. رفیش , حيدر عبد الامير جودي , اثر فجوة الائتمان للنواتج المحلي في الاستقرار المصرفي – دراسة تحليلية للقطاع المصرفي التجاري الخاص , رسالة ماجستير , جامعة الكوفة , ٢٠١٩.
 4. لنلی .بن رابح & فطیمة .بن رابح شهرزاد , الحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي (دراسة حالة بنك السلام –وكالة البلدية-) , رسالة ماجستير, جامعة جباللي بونعامة خميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. ٢٠١٩.
 5. الاعرجي , صبيان طارق سعد , القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق , مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة بغداد , المجلد ٢٦, رقم ١١٩ , ٢٠٢٠.
 6. بندر , رجاء عزيز, استهداف التضخم , دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسات الاقتصادية, بحث صادر عن البنك المركزي العراقي , قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية , ٢٠١٢.
 7. حمزة عمي سعيد , دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية ,جامعة قاصدي مرباح- ورقلة , ٢٠١٦.





8. سعيد . حمزه عمي , الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score , مقالة , المجلد ٩ , العدد ١٧ , ٢٠١٧ .
9. علي بن ساحة وآخرون" تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية "جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد الخامس ٢٠١٤ .
10. زبير , نوزاد رجب , أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ , جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ٧١, العدد ٥٥, ٢٠٢١ .
11. حسين .أحمد علي, المولى إبراهيم فضل, تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية, بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , مجلة كلية مدينة العلم المجلد ١٣ العدد ١, السنة ٢٠٢١ .
التقارير والدوريات:
1. التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة من (٢٠١٥ – ٢٠٢١) .
1. Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre , " The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.
- 2-Bradley R. Schiller, K AREN GEBHARDT, 2016, The MACRO Economy Today, Fourteenth edition, McGraw-Hill Education, New York
- 3-Hamid,F.(2012), Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks, Thesis University of Exeter.
- 4-Ketkar , Suhas & Ratha, Dilip , " Innovative Financing 8- for development" , 1st ed. , The World Bank Washington DC , New york , USA , 2009.
- 5- Merchant, I. P. ,(2012), 'Performance analysis of banks using CAMEL approach' An Empirical study of Islamic Banks Versus Conventional Banks of GCC.
- 6- Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.,(2007), Measuring-
- 7- Strumeyer , gary & Swammy , sarah , "The Capital Markets Evolution of the Financial Ecosystem " , 1st ed. , John Wiley & Sons, Inc., , New Jersey, USA , 2017.

